

٣٠٠ دولار رسوم على الشاحنات غير السورية

الوطن

بدأت وزارة النقل بتطبيق دفع ٣٠٠ دولار على الشاحنات غير السورية لقاء نقلها بضائع من سورية وأوضح مدير النقل الطرقي في وزارة النقل محمود الأسعد أن قرار تحديد القيم المالية التي تحصل من الشاحنات غير السورية ليس جديداً وهو قرار قديم، ولكن لم يكن مطبقاً، مضيفاً: الآن يتم تطبيقه بهدف تحقيق العدالة والمساواة بين الشاحنات السورية والشاحنات غير السورية، كونه في الوقت الحالي لم تكن مطبقة على الشاحنات غير السورية أي مبلغ.

وقال: لذلك كنا نجد أن التجار يفضلون النقل في الشاحنات غير السورية، وخصوصاً التي تدخل البلاد محملة ببضائع من خارج البلاد، ومن مصلحة سائقي هذه الشاحنات أن يعودوا محملين مهما كانت الأجور أفضل من أن يعودوا فارغين، في وقت نجد الشاحنات السورية لا تحظى بهذه الفرصة. وبين الأسعد أنه يوجد الآن رسم غير موحد لجميع الدول ويقدر بشكل وسطي بـ ٣٠٠ دولار تدفعه الشاحنة غير السورية، مشيراً إلى أنه ومن باب تسهيل عملية تصدير البضائع السورية تم اتخاذ القرار كنوع من التوازن بين الشاحنات السورية وغير السورية، في الحصول على فرصة العمل، والعمل على نقل البضائع من وإلى سورية.

وعن الدول التي تسمح للشاحنات السورية في الدخول إليها أكد الأسعد أنه لا يوجد سوى لبنان والأردن، نظراً لوجود اتفاق على ذلك، أما باقي الدول العربية والعالمية فغير مسموح للدخول إليها إلا إذا كان السائق يحمل فيزا إلى هذه الدول وغالباً لا يتم تجديد الفيزا لهؤلاء السائقين في حال كانت موجودة، حيث تقوم الشاحنات السورية بنقل البضائع المصدرة إلى الخليج حتى الحدود السعودية ويتم الإفراغ ونقلها في شاحنات أخرى، منوهاً بأن سورية تسمح لجميع الشاحنات من كل الجنسيات بالدخول إلى سورية، وفي الواقع لا يدخل الآن سوى الشاحنات الإماراتية والسعودية طبعاً إضافة إلى الأردنية واللبنانية.



مكتومة تزوجت وهي طفلة لتحرم أطفالها الثلاثة من تثبيت نسبهم

الهمال الأحمر لـ«الوطن»: الفريق القانوني يعمل على تثبيت زواجها

القنيطرة - خالد خالد

معاناة مأساوية يعيشها مکتومو القيد، إحدى قضيصها سيدة مکتومة القيد تزوجت وهي طفلة في سن الخامسة عشرة وأنجبت ثلاثة أطفال فأصبحت هي وأطفالها مکتومين ولا يحملون أي وثيقة رسمية أو وثيقة من الأحوال المدنية. تقول السيدة في حديثها لـ«الوطن»: «إن والدنا تزوج من والدتها ثم تم الطلاق بينهما بعد أربعة أشهر دون تثبيت الزواج ليسافر بعدها الوالد إلى الخليج وتتزوج أمها من رجل آخر لتجنبها وهي على ذمته وترتكبه عند منزل جدها لوالدها، وبعد تسع سنوات عاد الوالد من السفر ليتزوج امرأة ثانية ويحاول تسجيل ابنته على أن الزوجة الثانية هي والدتها ولكن مختار القرية رفض إعطائه شهادة الولادة لأن أمها معروفة وأمام ذلك حاول الأب تسجيل ابنته في الأحوال المدنية لكن تم الطلب منه تثبيت زواجه أولاً وتسجيل واقعة الطلاق ومن ثم تسجيل الولادة ليصطدم ذلك برفض الأم وزوجها.

وتتابع السيدة كلامها: خلال الأزمة هجرت العائلة من ريف دمشق إلى قرى القطاع الجنوبي في القنيطرة حيث تزوجت من أحد أبناء القرية بعمر ١٥ سنة وذلك هرباً من ظلم زوجة الأب وأنجبت ثلاثة أطفال دون أن يتم تثبيت عقد الزواج وخلال هذه الفترة هاجر والدي إلى ألمانيا مع زوجته، واليوم زوجي يقوم بالواجب الوطني وأكبر أبنائي عمره أربع سنوات وهو بحاجة إلى أوراق نظامية للدخول إلى المدرسة والتعلم، إذ

أمين السجل المدني في القنيطرة: ضرورة إثبات النسب لمنح البطاقة الشخصية



أصولاً. أمينة السجل المدني في القنيطرة عبير التوهان أكدت ضرورة قيام السيدة صاحبة المشكلة برفع دعوى على أحد الوالدين لإثبات النسب (عبر الفريق القانوني للهمال الأحمر) ومادام الوالد خارج البلاد فالدعوى على الوالدة لتتمكن الأحوال المدنية من تسجيل واقعة الزواج ثم واقعة الولادة ومنحها الوثائق الرسمية أصولاً، مؤكدة أن الأحوال المدنية في القنيطرة على استعداد تام للمساعدة في مراسلة الأحوال المدنية في درعا وريف دمشق بحسب خاتة الوالدين.

لشخصيتها سوى بطاقة تعريف من مختار القرية التي تقيم فيها، منوهاً بأنها راجعت أكثر من جهة دون أن تحصل على مبتغاهما. رئيس فرع الهمال الأحمر في القنيطرة جمعة حسن أكد لـ«الوطن» توجيه فريق الرصد إلى منزل السيدة المذكورة لدى عرض مشكلتها على الإدارة حيث تم تقديم المساعدة الإغاثية والإنسانية العاجلة وتم إيصال المواد بسيارات الفرع كما تم توجيه الفريق القانوني بمتابعة استصدار الوثائق الرسمية اللازمة لها ولأولادها، مبيناً أنه تم رفع دعوى في المحكمة الشرعية لتثبيت الزواج

إبني وأولادي ما زلنا مکتومين حتى تاريخه. وتؤكد السيدة مراجعتها لفرع الهمال الأحمر في القنيطرة للمساعدة من الفريق القانوني بتثبيت الزواج وإصدار بطاقة شخصية لها لكي تتمكن من الحركة والعمل، مشيرة إلى أنه تم الوعد من الفريق القانوني بأن يتم تثبيت الزواج في المحكمة الشرعية وتسجيل الأولاد ومنح الزوج بطاقة عائلية من دون منحها بطاقة شخصية لها وذلك بسبب حاجتها إلى شهادة مکتوم من القرية التي ولدت فيها في ريف دمشق وهي لم تتمكن من الذهاب إلى هناك لأنها لا تحمل أي إثبات

لا تعديل على قرار منع سفر طلاب الدراسات العليا

فادي بك الشريف

بالمناقشة. وبينت مصادر جامعية لـ«الوطن» أن الهدف من هذا التعميم هو توضيح آلية تنفيذ القرار الصادر من مجلس التعليم العالي حول المدد المسموح فيها للطلاب بالبقاء داخل القطر فيما يخص المناقشة عن رسالة الدراسات العليا. وأوضحت المصادر أنه لا دراسة لتعديل قرار مجلس التعليم الخاص بمنع الطلاب من مغادرة البلاد إلا بموجب موافقة المشرف أو عميد الكلية، مع السماح بمغادرة البلاد لطلاب الفروع العلمية لمدة ٣ أشهر، وأربعة أشهر للفروع النظرية في السنة متصلة أو منفصلة.

وكان نص القرار على أن يلتزم الطالب المسجل في درجة الماجستير بنسبة الدوام المنصوص عليها في أنظمة الدراسات العليا في سنة المقررات، ويلزم الطالب في مرحلة الرسالة (ماجستير، دكتوراه) بالتواصل مع الأستاذ المشرف من حيث استمرار ومتابعة أعماله في الكلية. كما أكد القرار القيام بالرقابة وبالأمثال الامتحانية وفق ما يحدده مجلس الكلية، وحضور ورشات العمل «السيمنارات» التي يجريها القسم المختص، ويرفع رئيس القسم تقارير ربعية إلى مجلس الكلية تبين نشاطات كل طالب والتزامه بالدوام والأعمال المكلف بها ومدى تواصله مع الأستاذ المشرف، وفي حال تبين عدم تقيده بالمتطلبات تتخذ بحقه الإجراءات اللازمة.

بين كتاب صادر عن وزارة التعليم العالي أن الطالب الذي يناقش رسالة الدراسات العليا قبل ١٥ أيلول لا يحق له الذهاب خارج القطر أكثر من ربع المدة محسوبة من ١٥ أيلول ٢٠١٨ وحتى تاريخ مناقشة الرسالة بالنسبة إلى الكليات التطبيقية، وثالث المدة في الكليات النظرية على أن يحقق الحد الأدنى المطلوب للإقامة من تاريخ تسجيله وحتى تاريخ مناقشة الرسالة.

وبالنسبة للدكتوراة لا يحق للطلاب المناقشة إلا إذا حقق الإقامة من ١٥ أيلول ٢٠١٨ وحتى تاريخ المناقشة وفق قرارات المجلس، على أن يحقق الحد الأدنى المطلوب من تاريخ تسجيله وحتى تاريخ المناقشة. أما الطالب الذي سجل بعد تاريخ ١٥ أيلول ٢٠١٨ يطلب بمدد الإقامة المطلوبة في قرارات مجلس التعليم العالي قبل أن يسمح له

مشفى حكومي بمواصفات «الأيزو»

حداد: معالجة ١٦٣٤ مريض «لاشمانيا» بالحقن العضلي للمرة الأولى في سورية

محمود الصالح



المشفي الحصول على شهادة البورد العربي في الأمراض الجلدية حيث استفاد من المعالجة الجلدية ١٦٣٤ مريض لاشمانيا وصداف واستفاد من علاج الليزر الجلدي ٨٨٥ مريضاً وعلاج الأوتوت ١٥٣٣ مريضاً. مضيفاً: أهم ما يميز الشعبة الجلدية أنه لا يوجد أي نوع من الأمراض الجلدية إلا ويجد العلاج في هذه الشعبة.

ولفت إلى توفر أفضل الخدمات في الأقسام الهضمية منوهاً بأن تم مؤخراً الحصول على أفضل جهاز تنظير هضمي في العالم وتم إجراء ٦٣٥ عملية تنظير هضمي. وتابع: أدخلنا إلى الخدمات الصحية عمليات معالجة البدانة وقليلاً ما يتم المشافي الحكومية بذلك، حيث تقوم بخدمة تصغير المعدة وبكفاءة لا تتجاوز ١٠ بالمائة مما هي عليه في القطاع الخاص ووفق تسعيرة وزارة الصحة.

كما تم إدخال اختصاص الجراحة العظمية، إضافة إلى الجراحة البولية التي تتميز فيها بإجراء عمليات نوعية منها معالجة أورام المثانة الجذري الكامل وتصنيع المثانة وهناك عملية نوعية تقوم بها ولا تجري عادة إلا في المشافي التخصصية، إضافة إلى قيامنا بعمليات الجراحة التجميلية والتي حققنا فيها نتائج ممتازة.

الخدمة الطبية وعادوا إلى بيوتهم. وأوضح أن عدد العمليات الجراحية التي أجريت خلال النصف الأول بلغ ١٥٦٤ عملية جراحية منها ١٠٤ عمليات تنظيرية و١١٦٦ جراحة بولية و٥٧ عملية أوعية و٥٩ عظمية و٦٣٥ أنفية وتم إجراء تنظير هضمي لـ ٦٣٥ مريضاً. وأشار حداد إلى أنه وللمرة الأولى فقط الاختصاصات الطبية ويبلغ عدد المراجعين لها ٢٤٢١٨ مواطناً قدمت لهم الخدمات المقبولة، وفي قسم الإسعاف بلغ عدد المراجعين ٢٢٢٠٤ مرضى قبل منهم في المشفى ٢٦٦٦ مريضاً والبقية قدمت لهم

وتبين أن جميع هذه الأقسام تحقق المقاييس الدولية في الجودة، وبالتالي استحققت الهيئة شهادة الجودة في الأعمال الطبية «الايزو ١٥/٩٠٠١»، وسيتم إيراد اسم ونتائج الهيئة العامة لمشفى الهمال الأحمر العربي السوري في الموقع العالمي لهذه الجائزة، وستصبح مؤسسة صحية مصنفة دولياً في هذا الإطار.

كشف المدير العام لمشفى الهمال الأحمر الدكتور ماهر حداد عن حصول المشفى على شهادة الجودة العالمية «الايزو ١٥/٩٠٠١» الخاصة في تقييم القطاع الصحي وأكد في تصريح لـ«الوطن» أن المشفى وصل إلى مستوى متميز وخاصة في قسم العناية المشددة، الذي يعتبر المرأة الحقيقية لواقع أي مؤسسة صحية، حيث وصلنا فيها إلى مستوى عالمي في مجال التنظيم والتقييم والخدمات الفندقية، إضافة إلى شعبة الأذنية، وكذلك الحال في قسم التأهيل والتدريب المستمر الذي يقوم بأعمال تدريب وتأهيل داخلي وخارجي، وحازت أعماله على مستوى متطور في المقاييس العالمية، وتم إدخال قسم تسريب الأدوية البيولوجية إلى التصنيف العالمي، وهذه الأدوية توزع مجاناً للمرضى الجلدية والهضمية والمفاصل، إضافة إلى الخبر الهرموني الذي يقدم جميع أنواع التحاليل وتطبق فيه المعايير الدولية في الجودة. بعد تحقق هذه المواصفات، تمت مخاطبة المكاتب الدولية المعنية بمنح شهادة الجودة العالمية «الايزو»، وقدمت إليها مجموعة من عروض المكاتب وتم الاتفاق مع أحدها، وقام فريق الجودة بإجراء الاختبار للأقسام التي دخلت الاختبار،

معمل السجاد الآلي بالسويداء..

إدارة بلا صلاحيات!

عبير صيموعة

المعمل في دوامة من الأخذ والرد وكنهها إدارياً وأضاف إلى معاناتها المالية والعمالية والفنية معاناة إضافية. كما كان لهذه العراقيل الإدارية بين إدارة المعمل والإدارة العامة بحماة دور في تراجع طبابة العمال وخفض أو انعدام التعويضات والمكافآت وبالتالي انخفاض عدد العمل من ١٦٤/ عاملاً إلى ١٠٥/ بينهم ٧٣/ داثون و ٢٣/ عقود و ٨/ ندب. ما دفع إدارة المعمل إلى المطالبة بالإسراع في رده بعمالة جديدة وخاصة مع ارتفاع متوسط الأعمار في صالة النسيج إلى ٤٤/ سنة وتقص العدد الموجود من عمال الإنتاج المباشر من النسيج ذوي الخبرة وزيادة الأمراض المهنية التي يعانون منها.

«إدارة مجردة من الصلاحيات»... توصيف ينطبق على واقع الحال في معمل السجاد الآلي بالسويداء الذي يعاني بالأصل مشاكل جمة ناجمة عن عرقلة رفته بنول حديث واهتلاك الأنوال القديمة وعدم توافر القطع التبديلية اللازمة لها وكبير سن العمالة النوعية وتعرضهم لأمراض مهنية ونقص عمال الإنتاج المباشر ذوي الخبرة وخاصة النسيج. هذا الواقع الذي تسببت به عملية الدمج مع الشركة العامة لخياط حماة، دفع بإدارة المعمل للمطالبة عبر مذكرة رفعتها إلى مجلس محافظة السويداء بمنحها هامشاً من الصلاحيات في ظل حرماتها من التوقيع على أبسط الإجراءات الإدارية.

وأوضحت إدارة المعمل وبحسب المذكرة التي حصلت «الوطن» على نسخة منها أنه لا يمكنها السير بأي طلب أو كتاب إلا بعد موافقة الإدارة العامة للشركة في حماة، حيث لا يمكنها التعاقد مع عمالة مؤقتة (عقود مهنة -خبرة -خدمة - من موسمين لثلاثة أشهر) أو إعطاء بيان راتب من أجل الحصول على قرض أو تخفلة أحد من العمال بقرض، أو حتى منح مكافأة لأي عامل من صندوق المعمل، أو الشراء المباشر لمستلزمات المعمل إلا بعد مخاطبة الإدارة العامة والحصول على موافقتها التي قد تستغرق أياماً وأسابيع، الأمر الذي أدخل إدارة

المعمل في دوامة من الأخذ والرد وكنهها إدارياً وأضاف إلى معاناتها المالية والعمالية والفنية معاناة إضافية. كما كان لهذه العراقيل الإدارية بين إدارة المعمل والإدارة العامة بحماة دور في تراجع طبابة العمال وخفض أو انعدام التعويضات والمكافآت وبالتالي انخفاض عدد العمل من ١٦٤/ عاملاً إلى ١٠٥/ بينهم ٧٣/ داثون و ٢٣/ عقود و ٨/ ندب. ما دفع إدارة المعمل إلى المطالبة بالإسراع في رده بعمالة جديدة وخاصة مع ارتفاع متوسط الأعمار في صالة النسيج إلى ٤٤/ سنة وتقص العدد الموجود من عمال الإنتاج المباشر من النسيج ذوي الخبرة وزيادة الأمراض المهنية التي يعانون منها.